الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي

- دراسة حالة الجزائر 2010-2016 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

- فضيلة بوخاري
- أمال عمالي

تحت الإشراف الأستاذة:

- فتيحة بنابي

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عجلان العياشي		جامعة المسيلة	رئيسا
بنابي فتيحة		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
سنوسي علي		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	**I**
الإهداء	**II**
الفهرس	**III**
قائمة الجداول والأشكال	**V**
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	
تمهيد الفصل	7
المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الفائدة	8
المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة وأنواعه	8
المطلب الثاني: نظريات سعر الفائدة	10
المطلب الثالث: وظائف سعر الفائدة ومخاطرها	17
المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	21
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه	21
المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي ونظرياته	24
المطلب الثالث: علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: آليات تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	
تمهيد الفصل	32
المبحث الأول: واقع سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر	33

المطلب الأول: أسعار الفائدة في الجزائر	33
المطلب الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر	39
المطلب الثالث: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الجزائر	47
المبحث الثاني: تطور سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	50
المطلب الأول: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	50
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	52
المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	54
خلاصة الفصل	57
الخاتمة العامة	58
قائمة المراجع.	62

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور سعر الفائدة خلال الفترة 1986- 1990	35
02	تطور سعر الفائدة خلال الفترة 1995- 1999	37
03	تطور معدلات الفائدة الدائنة في الجهاز البنكي الجزائري خلال الفترة 1999- 2004	38
04	تطور معدلات الفائدة المدينة في الجهاز البنكي الجزائري خلال الفترة 1999- 2004	39
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	40
06	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009	42
07	التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي 2010- 2014	44
08	تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016	51
09	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016	**52**

2- فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الادخار وحجم الانفاق الاستثماري	12
02	سعر الفائدة التوازني	15
03	نموذج (LM-IS)	17
04	النظرية الكلاسيكية في النمو	27
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	41
06	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009	43
07	نسب توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014	45
08	سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016	51
09	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016	53
10	تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016	54

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية التي أخذت حيزا كبيرا في الفكر الاقتصادي عبر تطوره، فكان محل جدل بين الاقتصاديين المنتمين لمختلف المدارس، من حيث مفهومه وتحديده وسبب وجوده ودوره في الاقتصاد، هذا الدور الذي تجلى بشكل أساسي في إدخاله كأداة هامة وأساسية يعتمد عليها صانعو السياسات الاقتصادية في التأثير على حجم النقد والائتمان وكوسيلة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يعد من أهم المواضيع التي تشغل أهم دول العالم باعتباره مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسين المستوى المعيشي والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم، وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، والتي تظهر فعالية الدور التي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل، ويعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات التي تستخدم لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عرف عدة إصلاحات خاصة في القطاع المالي، كانت تهدف أساسا لإحداث الاستقرار والتوازن في جميع القطاعات، ولتحقيق ذلك كان لابد من اتباع أسلوب التحرير التدريجي لسعر الفائدة للوصول إلى معدلات حقيقية، تؤثر بشكل إيجابي على الادخار والاستثمار وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي.

1.إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذا البحث والمتمثلة في:

ماهو تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2016) ؟

وينطوي تحت هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي آلية تحديد سعر الفائدة وفقا للنظريات والمدارس التي أفرزها الفكر الاقتصادي؟
- ماهي أهم النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي؟
- هل لسعر الفائدة تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟

2. فرضيات البحث

- يتحدد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية بالتعادل بين الادخار والاستثمار، أما بالنسبة للنظرية الكينزية فيتحدد من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها.
- من بين النظريات التي عالجت النمو الاقتصادي النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.
- سعر الفائدة كان تأثيره ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية كبيرة على اعتبار أنه يمنحنا فكرة شاملة على الجانب النظري الخاص بموضوع سعر الفائدة والنمو الاقتصادي، وكذلك ابراز الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في التأثير على الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، وتبيان فعالية سياسة سعر الفائدة وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

4. أهداف البحث

تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول سعر الفائدة والنمو الاقتصادي.
- البحث عن آلية تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي.

- تحليل تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2010- 2016).

5. أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فأما الأسباب الذاتية فتتمثل في:

- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في:

- الجدل الكبير الذي يتبعه موضوع سعر الفائدة والذي لايزال قائما إلى يومنا هذا.
- كون أن النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- الرغبة في معرفة نتائج الإصلاحات المتبعة في الجزائر والتعرف على أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6. المناهج المستخدمة في البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد توضيح الجوانب النظرية للدراسة من خلال استعراض أهم النظريات والمفاهيم التي تمت بتفسير موضوع سعر الفائدة والنمو الاقتصادي، كما قمنا باستخدام المنهج الاحصائي التحليلي لتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال استعراض الاحصائيات المتعلقة بالبحث والتحليل.

7. الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع:

- بلعزوز بن علي في شكل أطروحة دكتوراه تحت عنوان أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، حيث جاءت اشكالية الدراسة حول أثر تعديل سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الاصلاحات. من أهم ما

توصل إليه أن النتائج المتحققة ليست نتائج التحرير المالي بقدر ماهي متعلقة بتحسن أسعر النفط، 2004.

- لخضر بن فليس بعنوان أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، وهي مذكرة ماجستير من خلال توضيح مدى أهمية سعر الفائدة في الجزائر كأداة تعتمد عليها السلطة النقدية في التأثير على أهم متغيرات التوازن الاقتصادي الكلي، جامعة المسيلة، 2013.

- بوبلوطة بلال مذكرة ماجستير حول أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري 2000-2008 الذي يهدف لوضع استراتيجية سليمة في تحديد معدل سعر الفائدة وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي التي تسمح بزيادة الادخار وتخصيص أحسن للائتمان وبالتالي معدل أعلى للنمو الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.

8.هيكل البحث

اعتمدنا في دراسة هذا البحث على خطة مقسمة إلى فصلين يتضمن كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي حيث قسم بدوره إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول سعر الفائدة لدى مختلف المدارس الفكرية من خلال آراء كبار الاقتصاديين القدامى منهم والمعاصرين بالإضافة إلى وظائفها وأنواعها والمخاطر الناجمة عنها.

أما المبحث الثاني فيتضمن مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وطرق قياسه وعوامله بالإضافة إلى النظريات المفسرة له، وفي الأخير أشرنا إلى تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تعرضنا من خلال الفصل الثاني إلى مبحثين، تضمن الأول منه واقع سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال سياسات أسعار الفائدة في الجزائر وبرامج

دعم النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتناولنا دراسة تحليلية حول تطور سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

من بين ما اهتمت به مختلف النظريات النقدية بدراستها لسعر الفائدة، سواء عن أهميته أو مدى تأثيره في النشاط الاقتصادي، ويعتبر سعر الفائدة متغير محوري في بناء وعرض النظريات النقدية المختلفة على مراحل تطورها. إن تحرير سعر الفائدة يسعى إلى تحقيق كفاءة ونجاعة عمليات التكييف والتغيرات الهيكلية التي تقترن بعملية الإصلاح في الأنظمة المالية والنقدية، في حين انتهى الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في دراستهم إلى أن سعر الفائدة هو سبب المشاكل والأزمات الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى: المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الفائدة والنمو الاقتصادي، ومدى أهمية وفعالية سعر الفائدة في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة أحد أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية في أي بلد لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور مفهوم دور سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية الكلية بشكل مترافق مع تطور النظم الاقتصادية، وفيما يلي سنتعرض إلى مفهوم سعر الفائدة وأنواعها، نظرياتها، وظائفها و مخاطرها.

المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة وأنواعه

يعتبر سعر الفائدة من أكثر المواضيع الاقتصادية إثارة للجدل، لأن تعريف الفائدة في حد ذاته يختلف باختلاف النظريات النقدية التي تناولته.

1. تعريف سعر الفائدة:

اعتبر الأستاذ كاسل في كتابه "الطبيعة وضرورة الفائدة": أن الاستثمار يكون الطلب على الانتظار، والادخار يكون عرض الانتظار، بينما سعر الفائدة هو الثمن وهو يحقق التعادل بين الاثنين. أما فيشر في كتابه "نظرية الفائدة" اعتبر سعر الفائدة هو ثمن عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة الاستثمار[1].

- **كما عرف سعر الفائدة:** أنه المبلغ الذي يدفع مقابل استخدام رأس المال مع ضمان رد الأصل لصاحبه في نهاية الاستخدام، وبذلك تشكل الفائدة تكلفة إقراض النقود أو المقدار الواجب أداءه للمقرض أو لمن يؤجل قبض مستحقاته النقدية فترة من الزمن وهذا المقدار يعبر عنه بسعر الفائدة[2].

---

[1] – هشام لبزة، أحمد نصير، مداخلة حول أثر تغيرات سعر الفائدة على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2010، مداخلة ضمن ملتقى حول أثار سعر الفائدة من منظور الاقتصادي الوضعي، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص03.

[2] – أمين مخفي وآخرون، الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمعدل الفائدة، الملتقى الوطني حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، ص09.

- **وعرف أيضا أنه:** معدل الخصم الذي يستعمل لحساب القيمة الحالية للعائدات المتوقعة من السند، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والعكس صحيح[1].
- **ويعرف سعر الفائدة على أنه:** أجر استعمال النقود يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على سيولة، وتدخل اعتبارات كثيرة في تحديد الفائدة منها ما يرتبط بالقرض ذاته أو بوضعية السوق النقدية[2].

ومما سبق يمكن أن نستخلص تعريف لسعر الفائدة على أنه مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنك، كما يمثل المقدار أو النسبة التي يدفعها للبنك مقابل إقراضه مبلغ معين من النقود.

2. أنواع سعر الفائدة:

ميز ويكسل بين نوعين من أسعار الفائدة [3]:

أ. سعر الفائدة النقدي (الاسمي): وهو سعر الفائدة الذي يسود في البنوك التجارية، فالبنوك تستلم الودائع من جهات الفائض ثم تعيد إقراضها إلى شركات الأعمال بسعر فائدة نقدي، يمثل ثمن رأس المال، وسعر الفائدة النقدي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأموال، فعندما يزيد عرض الأموال نجد أن سعر الفائدة ينخفض، وفي حالة زيادة الطلب على الأموال فإن سعر الفائدة يميل للارتفاع، أما الطلب على الأموال لأغراض الاستثمار فإنه يتحدد بسعر الفائدة الحقيقي.

ب. سعر الفائدة الحقيقي: وهو يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار رأس المال الحقيقي الجديد، وهو يمثل الربح الذي يسعى رجال الأعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية، ويعبر عن الكفاية الحدية لرأس المال.

---

[1] – محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص86.

[2] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010، ص70.

[3] – هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص208.

ويرى ويكسل أن التوازن يحدث عندما يتساوى سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الحقيقي، وعندما يتساوى الادخار مع الاستثمار في سوق رأس المال والطلب الكلي مع العرض الكلي في سوق السلع، وبالتالي فإن استقرار الأسعار لا يحدث إلا إذا كان سعر الفائدة النقدي والحقيقي متساويان[1].

المطلب الثاني: نظريات سعر الفائدة

نظرا للدور المهم الذي يلعبه سعر الفائدة في النظام المالي والاقتصاد الرأسمالي، فقد نال اهتمام الكثير من المفكرين والمنظرين وظهرت العديد من النظريات في هذا المجال.

1. سعر الفائدة عند الكلاسيك

أ. **محتوى النظرية:** لقد عرفت هذه النظرية سعر الفائدة بأنه ثمن التخلي عن الادخار لصالح الاستثمار، حيث يعمل سعر الفائدة بمهمة تحويل الادخار إلى استثمار، وطبقا للنظرية التقليدية في "الادخار والاستثمار وسعر الفائدة، يتحدد سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الادخار والاستثمار، ويعد الادخار الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي عرض بمثابة دالة متزايدة في سعر الفائدة، حيث يزيد بزيادة هذا السعر وينقص بنقصانه، وقد اعتبر التقليديون أن الادخار يتمثل في جدول ذي علاقة طردية مع سعر الفائدة، أي أنه يميل إلى الارتفاع كلما ارتفع سعر الفائدة[2].

والمهم هنا هو أن نبين كيف ربط الكلاسيكيون بين الادخار وسعر الفائدة من جهة أي عرض الادخار، وبين سعر الفائدة والاستثمار أي الطلب على الادخار من جهة أخرى.

ب. العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة –عرض الادخار–

تنص النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار، وقد استند الكلاسيكيون في نظريتهم هذه إلى القطاع العائلي وهو المصدر الرئيسي للادخار

[1] – هيل عجمي الجنابي، مرجع سابق، ص209.

[2] – سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص116.

في الاقتصاديات الصناعية الحديثة[1]، وأن الادخار بالنسبة لهذا القطاع هو عبارة عن امتناع عن الإنفاق الاستهلاكي في الوقت الحاضر، لذا فهو يساوي الفرق بين الدخل وما ينفق لأغراض الاستهلاك.

فقد رأى الكلاسيكيون بأن لابد لسعر الفائدة أن يكون له تأثير على ادخارات القطاع العائلي وبالتحديد على تفضيلهم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل، وقد بنو افتراضهم هذا على أساس الاستهلاك الحالي على الاستهلاك في المستقبل، لذا فإن السبيل الوحيد للتأثير على هذا التفضيل وجعل العائلات تؤجل استهلاكها في الوقت الحاضر هو بمنحها مكافأة لقاء ذلك وهذه المكافأة هي الفائدة التي ستمكن العائلة من استهلاكها في المستقبل، فإذا كان سعر الفائدة (10) بالمائة فإن التضحية بالاستهلاك الحالي بمبلغ (100) دينار ستمكن العائلة من استهلاك أكبر في المستقبل وبمبلغ (110) دينار وبذلك تتحقق العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والادخار العائلي.

بالنسبة لقطاع الأعمال وهو الذي يقوم عادة بالجزء الأكبر من الاستثمار في المشروعات الإنتاجية، لابد أن يكون لسعر الفائدة تأثير على مستوى ادخاراته المتمثلة بالأرباح المحتجزة لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة اقتراض الأموال بالنسبة لهذا القطاع مما يحفزه على الاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل واحتجاز جزء أكبر من الأرباح المتحققة لديه.

أما بالنسبة لقطاع الحكومة فإن تأثر ادخاراته بسعر الفائدة شيء غير محتمل نظرا لعدم تحقق فائض في الموازنة العامة إلا في حالات نادرة نتيجة لتزايد الإيرادات الضريبية أو لتراجع في الإنفاق الحكومي[2].

ت. العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة –الطلب على الأموال لأغراض الاستثمار–

معروف أن الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي أو قطاع الأعمال، وهو يتكون من وحدات مقترضة عادة إذ يندر أن يعتمد الاستثمار في الاقتصاد

---

[1] – عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص298.

[2] – المرجع نفسه، ص303.

الحديث على مصادر الأموال الذاتية فقط نظرا لضخامة حجم الاستثمار من جهة وعدم كفاية هذه المصادر من جهة أخرى. وتنص النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة، لأن مفهوم الاستثمار الحقيقي هو عبارة عن عملية يتكون من خلالها رأس المال بتراكم السلع الإنتاجية كالأبنية والماكينات والمعدات وجميع ما تتكون منه الهياكل التحتية.

فبالنسبة لإنتاجية رأس المال تفترض النظرية الكلاسيكية أن الإنتاجية الحدية لرأس المال لابد وأن تبدأ بعد نقطة معينة بالانخفاض مع استمرار تراكم رأس المال ومع بقاء العوامل الإنتاجية الأخرى ثابتة كالتكنولوجيا وعنصر العمل والأرض[1].

والآن إذا جمعنا الجانبين العرض والطلب، نحصل على نقطة التوازن التي بموجبها يتقرر مستوى سعر الفائدة وحجم الاستثمار التوازني وكما هو مبين في الشكل رقم (1−1) .

الشكل رقم (1−1): الادخار وحجم الإنفاق الاستثماري

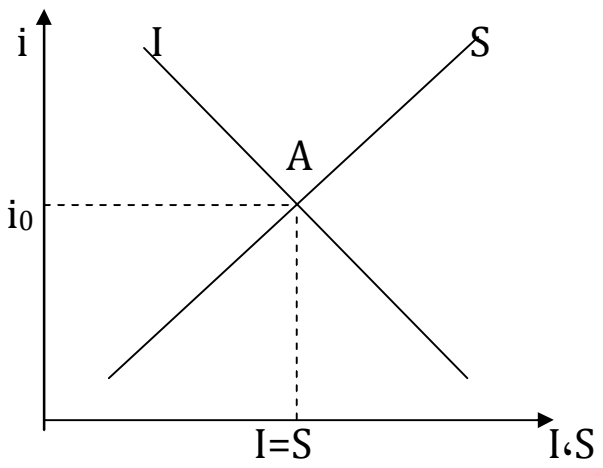

المصدر: سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص117.

حسب الشكل رقم (1−1)، يقطع منحنى الادخار (S) منحنى الاستثمار (I) عند النقطة (A)، حيث عندها يتحدد سعر الفائدة عند مستوى التوازن i_0 يتساوى الادخار مع الاستثمار I=S[1].

[1]− عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص304.

ويشير منحنى الاستثمار إلى الطلب على القروض لغرض الاستثمار، ويعتمد هذا الطلب[2] على إنتاجية رأس المال، وأنها تخضع إلى قانون تناقص الغلة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه إلى التناقص مع تزايد استخدام رأس المال، هذا معناه أن عائدة رأس المال وطالما أن هذا العائد آخذ بالتناقص فلابد إذا من انخفاض سعر الفائدة، ويفسر لنا هذا السلوك وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.

هـ. نقد النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة:

– ترى النظرية أن كل ادخار لابد أن يتمخض عن فائدة، وبناء عليه فهي لا تسلم بوجود ادخار دون فائدة أي لا تسلم بوجود الاكتناز، وهو يمثل مدخرات سائلة لا تستثمر ولا تدر فائدة.

– وكما سلم الكلاسيكيون أولا بعدم وجود ادخار لا يدر فائدة، فإنهم قد سلموا كذلك بعدم وجود فائدة لا تتولد عن ادخار، فلكي يحصل الفرد على فائدة لابد من القيام بالادخار، وبناء عليه فإننا إذا ما أدخلنا في اعتبارنا نشاط البنوك التجارية في خلق نقود الودائع انهارت نظرية الكلاسيكيين في الفائدة، حيث يعني وجود الائتمان المصرفي مكان وجود فائدة لا تتولد عن الادخار، ذلك أن البنوك التجارية تخلق النقود عن طريق قيود دفترية وهمية بالاعتماد على ما لديها من احتياطات قانونية، وتحصل من وراء ذلك على فوائد دون أن تترتب هذه الفوائد عن ادخار فعلي.

– طبقا للنظرية التقليدية للفائدة، مزيدا من الاستثمار (إنتاج سلع رأسمالية) يمكن أن يحدث فقط عن طريق خفض الاستهلاك، وكلما زاد الخفض في الاستهلاك، كلما زادت المدخرات وزاد الاستثمار، ولكن انخفاض في الطلب على السلع الاستهلاكية من المحتمل أن يقلل الدافع لإنتاج سلع رأسمالية وذلك سيؤثر على الاستثمار.

---

[1] – سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص116.

[2] – المرجع السابق، ص119.

– كذلك فإن الكلاسيكيون في نظريتهم لسعر الفائدة يفترضون ثبات حجم الدخل القومي، ذلك أن النظرية تستبعد أثر تغيرات الدخل على الادخار، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا.

ونرى مما تقدم أن كلا من الادخار والاستثمار ليسا بالقوتين المستقلتين، نتيجة لإدخال حقيقة تقلبات الدخل القومي في الاعتبار، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد عليهما في تحديد سعر الفائدة.

2. سعر الفائدة عند كينز:

أ. محتوى النظرية: الفائدة في النظرية الكينزية هي ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها، قدم كينز نظريته المعروفة بنظرية تفضيل السيولة التي اختلفت اختلافا جذريا عن النظرية الكلاسيكية وركزت على التغيرات قصيرة الأمد في سعر الفائدة وهي التغيرات الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية[1].

فالفائدة إذا في النظرية الكينزية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن للتخلي عن السيولة وبذلك يعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي، أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر لإشباع تلك الرغبة، فكلما زاد تفضيل للنقد وزادت رغبتهم في السيولة كلما ارتفع سعر الفائدة مع بقاء عرض النقد ثابتا والعكس صحيح.

ويعتمد الطلب على النقود في النظرية الكينزية على الدخل وسعر الفائدة، ويتناسب طرديا مع الأول وعكسيا مع الثاني. فإذا افترضنا أن عرض النقد يتقرر مؤسسيا من قبل البنك المركزي فإن سعر الفائدة التوازني يتقرر في سوق النقود بتقاطع عرض النقود مع الطلب عليها كما هو مبين في الشكل التالي، حيث يمثل المنحنى (Ms) عرض النقود والمنحنى (Md)الطلب عليها[2].

[1] – عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص308.

[2] – المرجع السابق، ص309.

الشكل رقم (1-2): سعر الفائدة التوازني

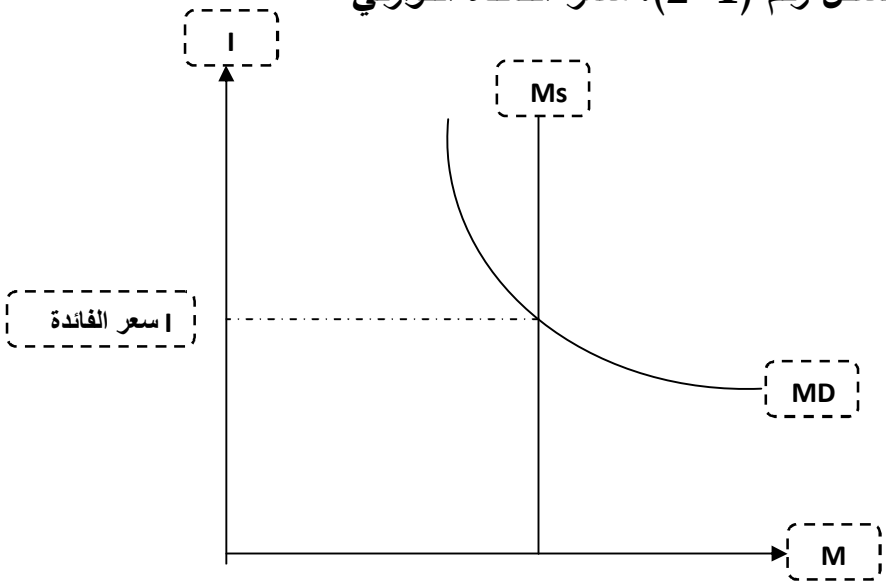

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص309.

ب. نقد النظرية الكينزية لسعر الفائدة:

- لقد أشار البعض إلى أن سعر الفائدة ليس ظاهرة نقدية بحتة، القوى الحقيقية مثل[1] إنتاجية رأس المال والتدبير أو الادخار أيضا تلعب دورا هاما في تحديد سعر الفائدة، كينز يجعل سعر الفائدة مستقلا عن الطلب على أموال الاستثمار، في الحقيقة أنه ليس مستقلا هكذا فالأرصدة النقدية لرجال الأعمال تتأثر إلى حد كبير بطلبهم على المدخرات للاستثمار الرأسمالي، لذلك فإن سعر الفائدة لا يتحدد مستقلا عن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو الكفاية الحدية لرأس المال كما يسميها كينز.

- نظرية كينز في الفائدة مثل النظرية النقدية غير محددة طبقا لكينز، سعر الفائدة يتحدد بواسطة طلب النقود لغرض المضاربة وعرض النقود المتاح لإشباع طلب المضاربة. وبافتراض ثبات العرض الكلي للنقود، فإنه لا يمكننا أن نعرف كم من النقود سيكون متاحا لإشباع طلب المضاربة على النقود ما لم نعرف كم يكون طلب المعاملات على النقود.

[1]- سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص124.

وهكذا النظرية الكينزية مثل النظرية الكلاسيكية غير محددة، في الحالة الكينزية جداول عرض وطلب النقود لا يمكننا أن تعطي سعر الفائدة ما لم نكن نعرف بالفعل مستوى الدخل، وفي الحالة التقليدية جداول عرض وطلب الادخار لا تقدم حلا حتى يعرف الدخل.

3. نظرية سعر الفائدة الحديثة:

تقوم النظرية الحديثة في سعر الفائدة بجمع كل الأربعة عوامل (الادخار، الاستثمار، تفضيل السيولة، كمية النقود) في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية، وذلك بغرض تفسير كيف يتحدد سعر الفائدة. وفي شرحه للنظرية الحديثة، فقد قام *Hansen* في كتابه *Monetary theory and fiscal policy*، بتوضيح أربعة محددات لسعر الفائدة وهي[1]:

- جدول طلب الاستثمار.
- جدول تفضيل السيولة.
- دالة الادخار.
- كمية النقود.

فوضع التوازن لهذه المتغيرات الأربع معا إنما يحدد سعر الفائدة، وفي الحقيقة فإن نظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة أسفرت عن وجود جدولين IS وجدول LM، والجدول الأول يوضح التوازن بين المتغيرات من التيارات في القطاع الحقيقي، أما الجدول LM فيمثل التوازن للمتغيرات من الأرصدة في القطاع النقدي، وعند تمثيل الجدولين بيانيا فإن تقاطع المنحنيين (منحنى ISومنحنى LM) يعطيان سعر الفائدة التوازن.

وعند سعر فائدة التوازن يتحقق ما يلي:

- المدخرات الكلية = الاستثمارات الكلية.
- الطلب الكلي على النقود = العرض الكلي للنقود.
- أن كلا من القطاع الحقيقي والقطاع النقدي يكونا في حالة توازن.

[1]– فارس فضيل، محمد ساحل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس مليانة، 5–6 ماي 2009، ص12.

وفقا للنظرية الحديثة في سعر الفائدة فإن تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM) إنما يحدد سعر الفائدة، فمنحنى (IS) يمثل موضع التوازن في القطاع الحقيقي، ومن ناحية أخرى فإن المنحنى (LM) يمثل وضع التوازن في القطاع النقدي حسب الشكل رقم (1−3).

الشكل رقم (1−3): نموذج (LM−IS).

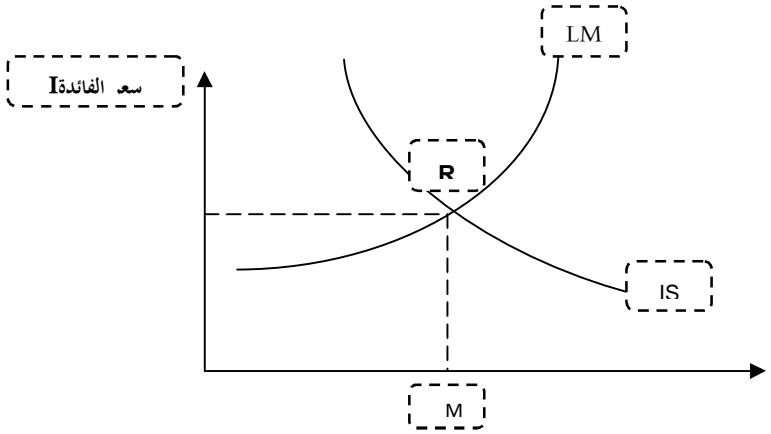

المصدر: فارس فضيل، محمد ساحل، تفسير سعرالفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس مليانة5−6 ماي 2009، ص13.

ففي الشكل رقم (3) فإن سعر الفائدة هو RMوالذي يتحدد بتقاطع منحنى (LM) مع (IS) عند النقطة (R) وعند هذه النقطة فإن الدخل وسعر الفائدة تكون العلاقة بينهما بحيث[1]:

- الاستثمار والادخار في حالة توازن.
- طلب النقود في حالة توازن مع عرض النقود.

المطلب الثالث: وظائف سعر الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي ومخاطرها

إن ارتفاع سعر الفائدة في السوق المالي يعني ارتفاع تكلفة الاقتراض لأغراض بناء المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تباطؤها بينما يحفز انخفاض سعر الفائدة الإسراع بتنفيذ مثل هذه المشروعات وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما قد ينشأ خطر سعر الفائدة عندما يأخذ سعر الفائدة الفعلي اتجاها مختلفا عن سعر الفائدة المتوقع.

[1] **فارس فضيل، محمد ساحل،مرجع سابق، ص14.**

1. وظائف سعر الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي

تتمثل أهم وظائف سعر الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي في[1]:

أ. ضمان تدفق الأموال من الوحدات الانفاقية المدخرة إلى الوحدات الانفاقية العجزية، وهذا ما يشجع على زيادة الادخار الذي إذا استخدم لأغراض استثمارية يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة.

ب. يحقق سعر الفائدة في الأسواق التي تسودها المنافسة الحرة كفاءة أكبر في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال في الأسواق المالية نحو المشروعات الاستثمارية.

ت. يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الطلب على النقود، وبذلك يمكن أن يحقق التوازن في سوق النقود بين عرض النقد والطلب عليه.

ث. يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الرئيسية في التأثير على تدفق الأموال على المستوى الدولي، فإذا ارتفع سعر الفائدة في بلد مقارنة بالبلدان الأخرى فإن ذلك يحفز على تدفق الأموال وبقد مسموح به قانونا، وذلك لسببين:

- يشجع ارتفاع سعر الفائدة الوحدات المقرضة في البلدان الأخرى على استثمار أموالها في البلد الذي يعطي أعلى سعر فائدة.
- يدفع ارتفاع سعر الفائدة الوحدات المقرضة إلى التفتيش عن مصادر أخرى للإقراض وبسعر فائدة أقل من البلدان الأخرى.

ج. تستطيع الحكومات من خلال التأثير على سعر الفائدة في السوق أن توجه الاقتصاد الوطني وفق السياسة المرسومة له، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومات أن تستخدم أدواتها السياسية للضغط على أسعار الفائدة وتنشيط الانفاق الاستثماري أو الانفاق على السلع الاستهلاكية.

[1] – عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص300.

2. مخاطر سعر الفائدة:

تتمثل في مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة، وتتمثل مخاطر سعر الفائدة في[1]:

أ. **سعر الفائدة وأسواق المال:** يتطلب فهم خطر سعر الفائدة ومدى تأثيره على المنشأة المالية، تناول العلاقة بين سعر الفائدة والسوق المالي وكيف يكون سعر الفائدة و معيار التوازن في هذا السوق.

وتؤثر أسعار الفائدة على أسواق المال وبصفة خاصة الأوراق المالية، حيث تحدد القيمة السوقية للورقة المالية في ضوء سعر الفائدة السائد في السوق النقدي، فعندما يجد المستثمر أن سعر الفائدة في السوق النقدي في ارتفاع، فإنه يقبل على الإيداع ويترك سوق رأس المال ذو العائد المتوسط الذي يقل عن السوق النقدي.

ب. **الخطر الإيرادي لسعر الفائدة:** هو احتمال فقدان الدخل أو جزء منه أو التعرض لخسارة عندما تكون الفوائد المحصلة على الاستثمارات في جانب الأصول أقل من الفوائد المدفوعة على مصادر الأموال في جانب الخصوم، وتنشأ هذه المشكلة بسب رئيسي وهو اختلاف حساسية الخصوم لسعر الفائدة عن حساسية الأصول لها، وتنشأ المشكلة عندما يكون حجم الأصول التي سوف يعاد تسعيرها أكبر من الالتزامات التي سوف يعاد تسعيرها خلال نفس فترة الفجوة مع توقع انخفاض سعر الفائدة أو العكس.

ت. **الخطر الرأسمالي لسعر الفائدة:** هو احتمال انخفاض القيمة السوقية (الحالية) للالتزامات في جانب الأصول عن القيمة السوقية للالتزامات في جانب الخصوم كنتيجة لتقلب أسعار الفائدة في السوق، وينشأ الخطر الرأسمالي لسعر الفائدة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الأصول الرأسمالية وسعر الفائدة، ويتوقف هذا التأثير على نوع الأصل الرأسمالي وحجمه وتاريخ استحقاقه وفترة الاحتفاظ بيه.

---

[1]– عبد العاطي لاشين محمد منسي، سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعرف الربا ، دار الفجر للنشر والتوزيع،ط1، القاهرة مصر، 2013، ص152-156.

ث. **مخاطر القيمة السوقية:** وهي المخاطر الناجمة عن التقلبات التي تمس القيمة السوقية للأصول والالتزامات بسبب تغيرات معدل الفائدة يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الخصم ومن ثم انخفاض القيمة السوقية للأصل والعكس صحيح[1].

[1] – فضيل فارس، التقنيات البنكية، مطبعة ألموساك رشيد ، الجزائر، 2013، ص107.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه، عوامله، نظرياته وعلاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

سنتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي ثم نتطرق إلى طرق قياسه.

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:** اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى النمو من حيث صياغة هذا التعريف لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها.

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه النمو الذي يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، دون ضرورة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية منها[1].
- النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج، والوسيلة الرئيسية لتحسن مستوى المعيشة في كل مجتمع[2].
- هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان[3].

---

[1] – فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 459.

[2] – أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص74.

[3] – فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص101.

- يمثل نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة[1].
- "تعريف لويس": يرى أن النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، أي ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج[2].
- "تعريف فليب بيرو": هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.
- "كوسوف فيرى": النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.
- "بونيه": هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير السنوي المسجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2. قياس النمو الاقتصادي: يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي، الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الحقيقي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق بـ:

أ. **الناتج الوطني:** باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة،[4] فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك الذبذبات:

- **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل، منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى. يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.
- **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة[1]

---

[1] – نجاة العيسى، أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد29، 2017، جامعة الجلفة، الجزائر، ص270.

[2] – محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، جوان 2015، جامعة السعيدة، الجزائر، ص127.

[3] – أبو بكر سالم، فاطمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسيطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26، مارس 2017، الجزائر، ص07.

[4] – أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2013،ص63.

معينة، بأنه التغير الفعلي للدخل الوطني الذي يستخدم في فترات زمنية تكون أكثر من سنة.

- **معدل النمو السنوي المتوسط:** ونعني به دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة، آخذا بعين الاعتبار تلك الذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي:

$$a=\left(\frac{xt}{xo}\right)^{-(t)}$$

حيث:

Xo : كمية سنة الأساس.

Xt: كمية سنة المقارنة.

T: طول الفترة.

a: معدل النمو السنوي المتوسط.

ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية، ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان، مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

ب. الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي، في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، وذلك بدراسة المستوى المعيشي لمواطني البلاد، وللحكم على المستوى المعيشي يقسم الاقتصاديون أحيانا الناتج الوطني الإجمالي الفردي، ويقيس متوسط الناتج الوطني الإجمالي الفردي قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد من المتوسط، وذلك إذا ما تم تقسيم كل السلع والخدمات المنتجة في البلاد في تلك السنة على السكان بصورة متساوية[2].

ومما سبق يمكن القول أن:

---

[1]–أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص64.

[2] – عثمان خالد أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 34، 35.

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي– معدل النمو السكاني.

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل نمو السكان[1].

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي ونظرياته

سنتعرض في هذا المطلب إلى التطرق لعوامل النمو الاقتصادي ونظرياته.

1. عوامل النمو الاقتصادي: من المعتقد أن هناك أربعة عوامل تؤثر على النمو الاقتصادي من بينها:

أ. العمل: ويمثل مجموع القدرات الفكرية والفيزيائية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، [2]بالإضافة إلى المعدات التي يستخدمها والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يزيد معدل النمو في الاقتصاد، كلما زاد نصيب كل عامل من المعدات الرأسمالية التي يعمل بها، كما أن أي تحسينات فنية تطرأ عليها ستؤدي إلى إنتاجية العمل[3].

ب. التقدم التقني: والواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج، مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة ووضع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وفي كل هذه الأحوال يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع الزمن، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو[4].

ت. رأس المال المادي: إن حجم السكان في أي مجتمع له أهميته، حيث يتحدد على[5] أساس القوى العاملة في هذا المجتمع كأحد عوامل الإنتاج ، ومن المعروف بأن متوسط

---

[1] – عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص11.

[2] – محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2010، ص37.

[3] – نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص528.

[4] – أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص ص74،75.

[5] – نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص ص529،530.

نصيب الفرد من الناتج القومي سيتأثر بحجم السكان، فكل طفل يولد يمثل زيادة في العبء الاستهلاكي، ولكنه في نفس الوقت يمثل زيادة في عوامل الإنتاج، ومن ثم يتحدث الاقتصاديون عما يعرف بمرحلة الخفة السكانية أو مرحلة الكثافة السكانية الزائدة، اعتمادا على ما إذا كانت الإضافة إلى الإنتاج المترتبة على الزيادة السكانية ستؤدي إلى زيادة أو تخفيض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

ث. رأس المال البشري: ويتمثل في نوعية الموارد البشرية المتاحة لاقتصاد ما، والدور الذي تلعبه بإسراع عمليات النمو، إذ أن القدرات المكتسبة لسكان بلد ما هو جزء من رأس مالها، ومثال ذلك ما يلاحظ في الدول المتقدمة من أن معدل الزيادة في مواردها الطبيعية أقل من معدل الزيادة في إنتاجها، ويمكن إرجاع هذا السبب في نمو نواتجها القومية، وبالتالي فإن التحسن في زيادة الإنتاج يرجع إلى ما يملكه العنصر البشري من علوم ومعرفة.

2. نظريات النمو الاقتصادي: يوجد الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي والتي تعمل على الخروج من دائرة التخلف والركود، حيث كل نقائض نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

أ. النظرية الكلاسيكية في النمو: تكلم آدم سميث عن إيجاد إطار سياسي واجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مستمر، وحتى يتحقق ذلك دعا آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية، كي يتحقق التخصص وتتوسع الأسواق، وسار على نهجه كل من: ريكاردو، مالثس، وستيوارت ميل، وقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على: [1]

- حث الاقتصاديون الكلاسيك على ضرورة توفر السوق الحرة في الاقتصاد التنافسي الخالي تماما من أي تدخل حكومي، وقالوا بوجود "اليد الخفية" التي تعمل على مضاعفة الدخل القومي.

[1] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،ط2، الجزائر، 2013، ص74-76.

- تراكم رأس المال: اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون مفتاح النمو الاقتصادي، وأكدوا على[1] أهمية الادخارات الكبيرة، وكانت نظرتهم إلى الرأسماليين باعتبارهم الوحيدون القادرون على تحقيق الادخارات.
- الربح وهو الدافع على الاستثمار: اعتبر الكلاسيكيون الربح العامل المشجع على قيام الاستثمار، فعندما يكون الربح كبيرا يكون كذلك الاستثمار وتراكم رأس المال، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- اتجاه الربح نحو الانخفاض: قالوا بعدم استمرار الزيادة في الأرباح، أي أن الأرباح تميل إلى الانخفاض عندما يزداد تراكم رأس المال، ويعود السبب إلى زيادة الأجور والريوع.
- حالة السكون: اعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون بحتمية عودة الاقتصاد إلى حالة السكون في نهاية عملية تراكم رأس المال، عندما تأخذ الأرباح في الانخفاض فإن هذه العملية تستمر حتى يزول الربح فيصبح صفرا، وبالتالي يتوقف تراكم رأس المال، وتتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف، ويتوقف النمو الاقتصادي عن الزيادة.
- وجود علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من السلع: فإذا زاد عدد السكان انخفض تراكم رأس المال، وبالتالي اعتبره الاقتصاديون قيدا على عملية النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح النظرية الكلاسيكية في النمو بيانيا في الشكل التالي:

[1]–ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص76.

الشكل رقم (1-4): النظرية الكلاسيكية في النمو.

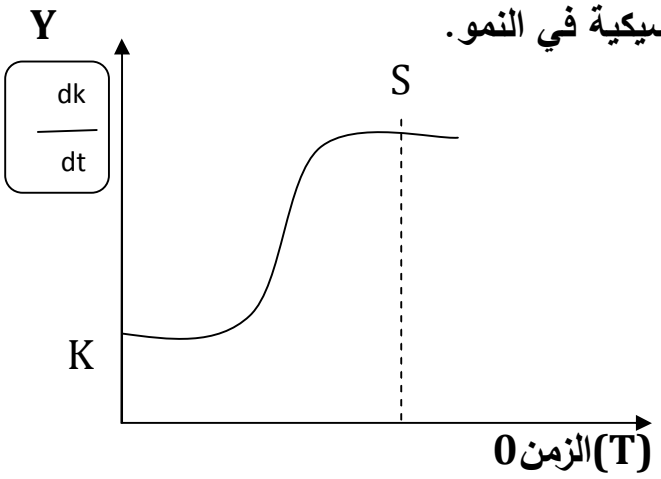

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص76.

عنصر الزمن مقاسا على المحور الأفقي، وعلى المحور العمودي يقاس معدل تراكم رأس المال، وهو عبارة عن التغير في رأس المال على التغير في الزمن.

ويتضح من الشكل البياني أن الاقتصاد ينمو من النقطة (k) إلى النقطة (s) من خلال الفترة الزمنية (t).

وبعد النقطة (t) يصل الاقتصاد إلى حالة السكون عند النقطة (s) حيث عند هذه النقطة يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في الأجور تكون كبيرة بحيث تصبح الأرباح صفرا، فيتوقف تراكم رأس المال.

ب. النظرية الكينزية في النمو: انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي والذي يعتبر شرطا من الشروط اللازمة للنمو، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال،[1]ويعتبر كينز أن الاستثمار هو

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص37.

دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حددت هذه النظرية العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرف كينز هذه العلاقة "بالمضاعف" وحددت هذه العلاقة بالصيغة التالية[1]:

$$M=\frac{1}{1-Mpc} \quad =\frac{1}{Mps}$$

حيث:

M: المضاعف.

Mpc: الميل الحدي للاستهلاك.

Mps: الميل الحدي للادخار.

كما يبين التحليل الكينزي، أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك.

وأن:

$$Mps=1-Mpc$$

$$M=\frac{1}{1-Mpc}$$

فإن:

$$Mpc=1-\frac{1}{M}$$

وبمعنى آخر أن هناك ارتباطا بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموعة الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا، تنفق ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يساهم في زيادة الدخل القومي، مما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمعدل الاستثمارات

[1]- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافيةّ، العراق، 2000، ص322.

الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زاد المضاعف، وتتطلب هذه الآلية توافر طاقات إنتاجية غير مستغلة في النشاط الاقتصادي، وكذلك وجود قوى عاملة غير موظفة.

المطلب الثالث: علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي

يعد سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يأخذ سعر الفائدة دورا هاما في نمو الاقتصاد ودفعه نحو الأمام، ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع والإقراض، بإيجاد حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية ونمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني، وتأثيرهما المثالي على تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والدخل وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

1. **علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة:** يعتبر الاستثمار من أهم القرارات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، من خلال تأثيره على حجم وكفاءة الطاقة الإنتاجية، لأن قرارات المستثمرين يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، من خلال شراء أصول جديدة أو توسيع طاقات إنتاجية، ويعتبر سعر الفائدة من أهم محددات الاستثمار، حيث تربط بين هاذين المتغيرين علاقة عكسية، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وعند انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار.[1]
2. **علاقة الاستهلاك بسعر الفائدة:** فيما يخص علاقة الاستهلاك بسعر الفائدة، فإن هذا السعر يعكس الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المالكين للسندات، أو على العكس هو الثمن الذي يدفعه الأفراد للحصول على القروض الاستهلاكية، وعلى هذا الأساس يعتبر سعر الفائدة الحقيقي محددا لمستوى الاستهلاك، فزيادة سعر الفائدة تأثيرين، تأثير إيجابي عن طريق زيادة الثروة الصافية للأفراد المالكين للسندات وتأثير سلبي للأفراد المقترضين من

[1] **بلال بوبلوطة، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص88.**

أجل الاستهلاك، وتتوقف المحصلة النهائية على حجم القوتين، فإن ساد الجانب الإيجابي ارتفع الاستهلاك وإلا حدث العكس.

وبما أن الاستهلاك والاستثمار هما من المكونات الأساسية للطلب الكلي، فإن انتعاشهما هو انتعاش الطلب الكلي الذي له أثر توسعي على الدخل، وعلى هذا الأساس فإن سعر الفائدة يتحدد في المدى الطويل للإنتاجية الحدية لرأس المال، فإن أي تغيير لسعر الفائدة له أثره على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، إذن فالزيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي وبالتالي يتحقق ما يعرف بالنمو الاقتصادي[1].

[1] **عبد الكريم البشير، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20-21 أكتوبر، 2009، المركز الجامعي الشلف، الجزائر، ص ص4،5.**

خلاصة الفصل:

يكتسي سعر الفائدة أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لبلد ما، إذ يعتبر أحد أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويعرف بأنه السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها.

ويتحقق النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي لبلد معين، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل السكان أدى ذلك إلى رفع مستوى معيشة الأفراد، ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى إحجام الكثير من الأفراد عن الاقتراض من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سعر الفائدة المرتفع يغري الأفراد والمؤسسات على الاحتفاظ بأموالهم على هيئة ودائع، مما يترتب عليه انخفاض الاستثمارات ومن ثم ضعف النمو الاقتصادي، أما في حالة الانخفاض لهذا السعر فإنه يترتب عليه زيادة الاستثمارات ومن ثم ارتفاع النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

آليات تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

تمهيد الفصل:

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة الأجل، ارتكزت على الاشتراكية وهيمنة القطاع العام في ظل تدخل الواسع للدولة، إلى أن هذه السياسات باءت بالفشل وعانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي بفعل الأزمة النفطية، مما أدخل الجزائر في أزمة حادة أدت إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الاشتراكي.

وفي بداية التسعينات تم بتطبيق مجموعة من السياسات في ظل تنفيذ برامج التعديل الهيكلي منها سياسة تحرير أسعار الفائدة كان الغرض منها الوصول إلى أسعار حقيقية من أجل تشجيع الادخار ورفع إنتاجية رأس المال، مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة والحد من التضخم من جهة أخرى.

حيث سنتناول في هذا الفصل مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: واقع سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

المبحث الأول: واقع سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مجموعة من الاختلالات مست مختلف القطاعات والمؤسسات، فكان على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في تطبيق سياسات وبرامج تدعم الوضعية الاقتصادية، حيث تبنت سياستين رئيسيتين، أطلق عليهما سياسة الكبح والتحرير المالي، فقامت الأولى على تدخل الدولة في تحديد أسعار الفائدة إداريا دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال، أما الثانية فشهدت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق في إطار التطهير المالي، بالإضافة إلى اجتهاد الدولة بتطبيق مجموعة من البرامج تتمحور حول الإنعاش ودعم النمو لتكون عاملا رئيسيا لتحقيق أهداف الاقتصاد.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى:

المطلب الأول: سياسات أسعار الفائدة في الجزائر.

المطلب الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: سياسات أسعار الفائدة في الجزائر

شهد تطور سعر الفائدة في الجزائر إلى سياستين كانت كالتالي:

1. سياسة ثبات أسعار الفائدة (1962-1986): امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال إلى غاية أزمة النفط 1986، فكانت سياسة أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر، مطابقة تماما لمنطق اقتصادي مركزي مخطط، حيث كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال أو لمردودية الأموال المقترضة، فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات عمومية) الحصول على قروض بأقل تكلفة لغرض تكوين قاعدة اقتصادية ضرورية لتكوين البلاد. [1]

أ. مرحلة الستينات 1962-1971: تبنت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير[2] المخطط المركزي، فأبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي وحيدت السياسة النقدية وهمشت دور البنك المركزي، واعتمدت على الخزينة العامة في تمويل مختلف القطاعات الإنتاجية منها والزراعية، حيث تميزت هذه الفترة بعدم مرونة أسعار الفائدة وبمستواها المنخفض، كما اعتمدت على إعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان، وانعدام سوق رأس المال، والنتيجة لهذه السياسة أنها ظلت أسعار الفائدة الاسمية على القروض ثابتة عند مستوى 3,75 وهو نفس معدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي خلال هذه الفترة.

ب. مرحلة السبعينات 1971-1979: تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع في مستوى النشاط

---

[1] – جليلة بن عزة، سعر الفائدة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد1، العدد12، جامعة باتنة ، الجزائر، جوان 2017، ص185.

[2] – وهيبة سويسي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة بسكرة، 2015، ص ص82، 83.

الاقتصادي، حيث اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وفي هذه المرحلة تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي، أصبحت بعد ذلك سلطة تسيير النقد في متناول وزارة المالية، وقد لجأت السلطات الجزائرية إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية على القروض، بغية تدعيم تمويل المؤسسات العمومية كما عرف معدل إعادة الخصم المطابق من طرف البنك المركزي اتجاه البنوك الأولية نفس الإجراء، حيث انخفض ابتداء من 1972 بنسبة 2,75 إلى غاية 1985.

2. سياسة التحرير التدريجي لأسعار الفائدة (1986- 1990)

لقد ظل معدل الخصم في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1985 ثابت عند نسبة تقدر ب2,75% إلا أنه وبعد إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي أعاد للسياسة النقدية سلطتها والبنك المركزي دوره في إدارة كل من النقد والقرض، وبالتالي تحررت أسعار الفائدة تدريجيا.

بفعل صدور قانون النقد والقرض صار معدل الخصم يعدل تقريبا كل عام، نتيجة النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه، خاصة منها التخفيف من حدة التضخم، في إطار التطهير المالي للاقتصاد.

وقد كانت الغاية من تحرير سعر الفائدة تحقيق الأهداف التالية[1]:

- رفع تعبئة مستوى المدخرات لمختلف القطاعات بغية توفير التمويل اللازم للاستثمارات.
- ترشيد القروض على اختلاف أنواعها وآجالها.
- رفع إنتاجية رأس المال بانتقاء كفء للاستثمارات، بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

[1]- لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2014، ص45.

– رفع أسعار الفائدة الاسمية من شأنها أن تحسن ارتفاع التضخم، وتسمح بسيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة ومن ثم عوائد حقيقية موجبة للمدخرين.

وعلى هذا الأساس يوضح الجدول التالي تطور سعر الفائدة في هذه المرحلة:

الجدول رقم (2-1): تطور سعر الفائدة خلال الفترة 1986-1990.

البيان	1986	1987	1988	1989	1990
معدل الفائدة الاسمي	7	7	7	7	8
معدل الخصم	10	10	10	10	18
معدل الفائدة الحقيقي	-3	-3	-3	-3	-10

المصدر: سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص85.

معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية بنسبة 8% في سنة 1986 إلى 1990، كما ترتب وجود سعر فائدة حقيقي سالب خلال هذه الفترة حيث انتقل من 3% سنة 1986 إلى 10% سنة 1990، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم من 10% سنة 1986 إلى 18% سنة 1990.

3. سياسة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990_2004)

ومنذ 1990 من تاريخ صدور قانون النقد والقرض الذي أعاد للبنك الجزائري دوره وأهميته،[1] ومكنه من استخدام معدل إعادة الخصم، باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وأداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج

[1]– جليلة بن عزة، مرجع سابق، ص187.

التعديل الهيكلي 1990 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصادي مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق، وقد مست هذه الإصلاحات جوانب عدة كان الغرض منها دفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة، من أجل تشجيع الادخار ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والحد من التضخم من جهة أخرى.

فيما يلي سوف نحاول رصد أهم التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة:

أ. مرحلة تطور سعر الفائدة 1995_ 1999

مع بداية تطبيق برنامج التثبيت 1995 أصدر بنك الجزائر أدوات متعقلة بسير السياسة النقدية وإعادة تمويل المصارف، فقامت الجزائر من خلال هذه الأدوات على إعادة التوازن لهيكل أسعار الفائدة من خلال: [1]

- إزالة السقف على أسعار الفائدة المدينة تماشيا مع تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
- تحديد معدل إعادة الخصم عند نسبة 15%.
- تحديد معدل دخل البنك المركزي في السوق النقدية بنسبة 20%.
- تحديد سعر الفائدة على القروض بالحساب الجاري للبنك المركزي الممنوح للمصارف عند 24%.
- إزالة السقوف على أسعار الفائدة في السوق ما بين المصارف.
- وضع هامش مصرفي أقصى بنسبة 5% فوق متوسط تكلفة الموارد المصرفية، وذلك بهدف تفادي أي ارتفاع مفرط في تكلفة الائتمان.

والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة في هذه المرحلة:

[1]– عميروش شلغوم ، تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة جيجل، ص382.

الجدول رقم (2-2): تطور سعر الفائدة خلال الفترة 1995 – 1999.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل إعادة الخصم	14	13	11,5	9,5	8,5
سعر فائدة اسمي مدين	16	14,5	9,5	8,5	7,5
سعر فائدة اسمي دائن	19	19	12,5	11	10
معدل التضخم	29,8	18,7	5,7	5	2,6
سعر فائدة حقيقي مدين	-13,8	-4,2	4,1	3,5	4,9
سعر فائدة حقيقي دائن	-10,8	0,3	6,8	6	5,1

المصدر: بوبلوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادي، الجزائر، 2011، ص122.

نلاحظ من خلال الجدول أن السلطة النقدية قامت برفع معدل إعادة الخصم إلى مستويات قياسية، حيث بلغ سنة 1995 قيمة 14% نتيجة معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوى له في نفس السنة بقيمة 29,8%، أدى هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة المدينة والدائنة إلى16% و 19% على التوالي، ثم قامت بالتخفيض التدريجي لمعدل إعادة الخصم حيث وصلت سنة 1999 إلى 8,5% وهذا تبعا لمستوى التضخم والذي انخفض بدوره محققا أدنى مستوى له في نفس السنة بقيمة 2,6% والأمر الذي أدى إلى سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة وكان ذلك لأول مرة سنة 1997[1].

ب. مرحلة تطور سعر الفائدة 1999- 2004:

سمحت التطورات السابقة بإعادة التوازن لهيكل أسعار الفائدة الرسمية إذا أصبح معدل إعادة الخصم الحقيقي وسعر الفائدة في السوق النقدية موجبين سنة 1997، وهو ما يساعد على ضبط الوضع النقدي.

[1]-عميروش شلغوم، مرجع سابق، ص123.

مع بداية الألفية الثالثة تحول النظام المصرفي إلى حالة فائض من السيولة المصرفية، فأصبح لا يطلب إعادة التمويل من بنك الجزائر لذلك لم يستخدم أداة إعادة الخصم منذ نهاية 2001.[1]

وهو ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (2-3): تطور معدلات الفائدة الدائنة في الجهاز البنكي الجزائري خلال الفترة 1999- 2004.

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل الاسمي	10	10	9,95	9	9	8
معدل التضخم	2,6	2	4,23	1,42	2,95	3,56
المعدل الحقيقي	7,4	8	5,02	7,58	6,41	1,5

المصدر: بوزيان محمد غربي، ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي ميلة، يومي 5-6 ماي 2009، ص14.

نلاحظ أن أسعار الفائدة الاسمية الدائنة شهدت انخفاض في معدلها حيث بلغت سنة 1999 نسبة 10% لتصل إلى 8% سنة 2004، أما أسعار الفائدة الحقيقية الدائنة فقد تميزت بمعدلات حقيقية دائنة موجبة.

الجدول رقم (2-4): تطور معدلات الفائدة المدينة في الجهاز البنكي الجزائري خلال الفترة 1999 – 2004.

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل الاسمي	9,38	7,75	7,00	6,63	6,5	6,5
معدل التضخم	2,6	2	4,23	1,42	2,59	3,56
المعدل الحقيقي	8,78	5,75	2,77	5,21	3,91	2,94

[1]- عميروش شلغوم، مرجع سابق، ص386.

المصدر: بوزيان محمد غربي، ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص15.

نلاحظ من الجدول انخفاض معدلات الفائدة المدينة الاسمية فبعدما كانت في 1999 بمعدل 8,38% أصبحت في سنة 2004 في حدود 6,5% أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المدينة الحقيقية فقد تميزت بمعدلات فائدة حقيقية موجبة[1].

المطلب الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

إن تحسين الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط، شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق استراتيجية حقيقية لتنمية مستدامة.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية والجدول التالي يوضح ذلك[2]:

[1]- بوزيان محمد غربي، مرجع سابق، ص16.

[2]- أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016، ص159.

الجدول رقم (2-5): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004.

الوحدة مليار دج

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	6.،37	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	%8,6
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص03.

الشكل رقم (2-5): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004.

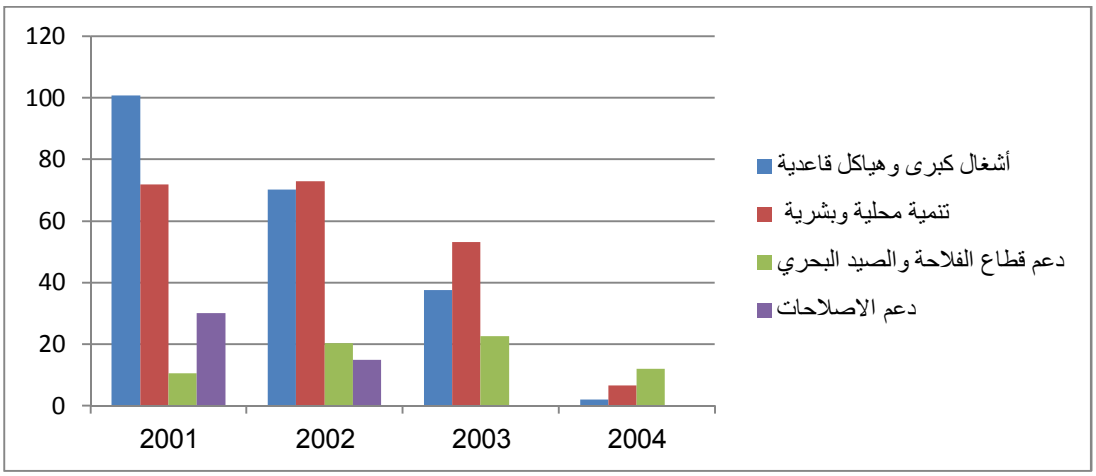

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (5).

إن الجدول رقم (2-5) يبين لنا:

– **أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بمبلغ قدره 210,5 مليار دج أي بنسبة 40,1%، حيث يساهم الاستثمار في هذا المجال إلى رفع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38,8%**، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في المجتمع[1].

– أما **القطاع الفلاحي والصيد البحري** فقد خصص لها مبلغ 65,4 مليار دج.

– أما فيما يخص **دعم الإصلاحات** فقد خصص له مبلغ 45 مليار دج أي بنسبة 8,6% وذلك من أجل دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة[2].

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث ضخامة قيمته والتي بلغت **4203 مليار دج** وتم إضافة له برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها خلال الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (2-6): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	%40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	%4,8

[1] – نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص05.

[2] – محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص284.

[3] –أسماء عدة، مرجع سابق، ص166.

تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50	%1,2
المجموع	**4202,7**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سابق، ص8.

الشكل رقم (2-6): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

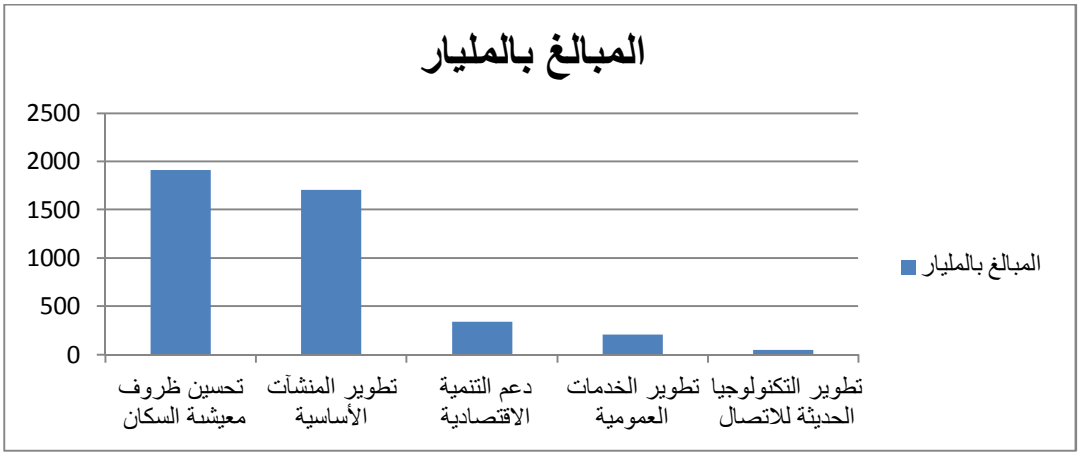

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (7).

من خلال الجدول يتبين لنا[1]:

- **تحسين مستوى معيشة السكان** والذي خصص له مبلغ قدره 1908,5 مليار دج والذي يعتبر عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي.
- **تطوير المنشآت الأساسية** احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5% وهذه النسبة تعكس الأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية.
- **برنامج التنمية الاقتصادية** كانت أكبر حصة موجهة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، فقد خصص له مبلغ 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، لذلك يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات.

[1]- **محمد الناصر مشري، بقة الشرف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر – دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2018، ص2.**

- **تحسين الخدمات العمومية وبرنامج تطوير الاتصالات الحديثة،** نجد أن الحكومة قد خصص له مبلغ قدره 50 مليار دج.

3.برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21214 مليار دج بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات.

برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم برمجته للفترة 2010-2014 من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما:

الشق الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج.

الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي[1]:

الجدول رقم (2-7): التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

القطاعات	المبالغ(مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10122	49,5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31,5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,7
الحد من البطالة	360	1,8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة	250	1,2
المجموع	-	100

المصدر: مشري محمد الناصر، بقة الشريف، مرجع سابق، ص3.

[1]- **محمد صلاح، مرجع سابق، ص284.**

الشكل رقم (2-7): نسب توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014.

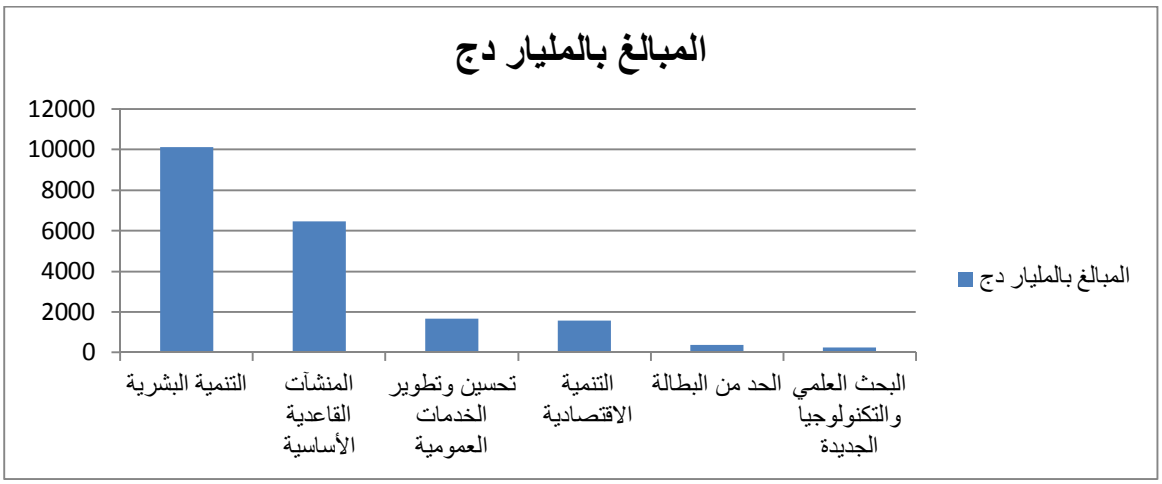

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8).

وأهم ما يشير إليه الجدول نذكر ما يلي:[1]

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية حيث خصص له مبلغ 6448 مليار دج ما يعادل نسبة 31,5%، الذي يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية.

- كما قامت الدولة بتحسين الخدمات العمومية، الذي خصص له مبلغ قدره 1666 مليار دج، أي بنسبة 8,16%، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني.

- اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية، الذي خصص له مبلغ 1566 مليار دج أي ما يعادل 7,67%، بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال إنجاز مغروسات غابية...

- اهتمام الدولة بمكافحة البطالة الذي خصص له مبلغ 360 مليار دج بنسبة 1,67% من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني.

- كما خصصت الدولة مبلغ قدره 250 مليار دج أي بنسبة 1,22% بالنسبة للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال، من خلال تطوير تجهيزات الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية.

[1]- **خالد طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016، ص05.**

4. برنامج النمو الجديد 2015- 2019

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015- 2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب22100 مليار دج ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في[1]:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014 بمبلغ 15100مليار دج يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعانة تقييم المخطط الخماسي قدر 2500 مليار دج.
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172000 هكتار من المساحات الغابية بغية محاربة مشكلة الانجراف .
- تزويد كل من تمنراست وجانات ب14خط أنبوب لنقل النفط والغاز، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود ب60 مليون طن وهذا بحلول 2018.
- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي.
- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50000 سرير و15 منتجع سياحي.
- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة وتعزيز الموانئ بالسفن.
- وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني ب16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران.

[1]- محمد الناصر مشري، بقة الشريف، مرجع سابق، ص3.

– كما تعتزم الحكومة لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث 3G الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضا الجيل الرابع 4G.

– سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر.

– تسعى الحكومة إلى تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل والمساواة في الحصول على السكن والرياضة والتنقل والترفيه[1].

المطلب الثالث: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي هدف سعت إلى تحقيقه الجزائر باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة لذا استندت على مجموعة من المحددات نذكر منها:

1. **الانفتاح التجاري:** في ظل الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي بدأت الجزائر بأولى خطواتها نحو تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعار الفائدة وأسعار الصرف، وثم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة لأسعارها، كما بدأت بمنح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق،[2] بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص من الدخول بحرية في التجارة الخارجية وفيما يلي يمكن القول بأن هذا النظام الجديد لتسيير التجارة الخارجية جاء بتغيرات هامة تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1] – محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص3.

[2] – ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص210.

[3] – المرجع نفسه، ص212.

- أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد، بمنحه الاعتمادات ومراقبة التدفقات المالية.
- إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للإقراض من الأجانب بغية تمويل الواردات.
- وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة وضمان تسيير محكم للموارد المالية بالعملة الصعبة.

2. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن للاقتصاد الجزائري نتائج إيجابية تحققت نتيجة الإصلاح[1] الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي وبدل جميع المعطيات والمؤشرات ومن أهداف هذا البرنامج:

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية في السنوات 94-98.
- استقرار سعر صرف الدينار.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات والتحكم في التوسع النقدي.
- تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى تحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق.
- التحكم في المديونية والحد من نموها وتخفيض تكلفة خدماتها.

3. **الرأسمال البشري:** الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للتعليم منذ الاستقلال، فقد شهد هذا القطاع عدة تطورات من خلال السياسات الإصلاحية للمنظومة، وذلك بهدف الرفع من المستوى المعرفي والعلمي للفرد الجزائري وتأهيله لأن يكون عنصرا إنتاجيا فعالا في العملية التنموية للبلاد ويعتبر التعليم في الجزائر مبدأ مستمد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو حق لجميع المواطنين دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي، وعليه فالتعليم في الجزائر مجاني لجميع أطواره ومراحله، كما أنه إجباري سواء

[1] – محمد مراس، مرجع سابق، ص125.

للإناث أو الذكور البالغين من ستة سنوات إلى خمسة عشر سنة، ومن ثم فالنظام التعليمي في[1] الجزائر يجب أن يكون نظاما وطنيا ديمقراطيا، مرتبطا بالمخططات التنموية الدولة الجزائرية ومنفتحا عن العالم ويتفرع النظام التربوي الجزائري إلى ثلاث أنظمة فرعية:

- منظومة التربية الوطنية وتشرف عليها وزارة التربية الوطنية.
- منظومة التعليم العالي وتشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- منظومة التكوين والتعليم المهني وتشرف عليها وزارة التعليم والتكوين المهني.

4. الحكم الراشد: ارتكزت الحياة السياسية في الجزائر عل مرحلتين أساسيتين، الأولى تمثلت في نظام الحزب الواحد المرتكز على الشرعية الثورية والمنهج الاشتراكي والتي دامت إلى غاية الثمانينات، والثانية المرتكزة على الشرعية الديمقراطية التي تمثلت في التعددية الحزبية والسياسية والإعلامية بعد سلسلة من الاضطرابات التي عرفتها الجزائر في التخلي عن الاشتراكية والاتجاه نحو اقتصاد السوق.

يقوم النظام السياسي على أساس النظام الجمهوري، ويقوم الحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني بتحديد سياسة الأمة وتوجه وتراقب مؤسسات المجلس الوطني والسلطة التنفيذية والعدالة.

[1]- ميلود وعيل، مرجع سابق، ص248-265.

المبحث الثاني: تطور سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2016.

تبنت السلطات النقدية الجزائرية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة في بداية ماي 1989، وذلك باتخاذها عدة إجراءات قانونية ونقدية خاصة أثناء برنامج التعديل الهيكلي، من أجل الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية ذات قيم موجبة، تسمح بترشيد الاستهلاك من خلال إعطاء الادخار عوائد حقيقية موجبة وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وبالتالي تغطية فائض الطلب على الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

إن ارتفاع معدل الفائدة الاسمي فوق معدل التضخم لأجل تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وذلك لكون ارتفاع معدل الفائدة الاسمي على القروض يرفع من تكاليف الاقتراض بالنسبة للمؤسسات، وبالتالي من تكاليف الإنتاج، مما يدفع هذه المؤسسات إلى رفع الأسعار لأجل تحقيق الربح، إذن فتحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بدلا من تشجيع الادخار والاستثمار.

وقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990 عملية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج، وكان الهدف منها هو تحفيز الادخار وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، والحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، ويمكن عرض تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2016 فيما يلي:

الجدول رقم (2-8): تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4
معدل الفائدة الاسمي%	-3.06	-4.16	9,38	11,37	11,21	20,4	13,45
معدل التضخم	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4
معدل الفائدة الحقيقي%	-6.96	-8.66	0,48	8,07	8,31	15،60	7,05

المصدر: صندوق النقد الدولي- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2016.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم.

الشكل رقم (2-8): سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016.

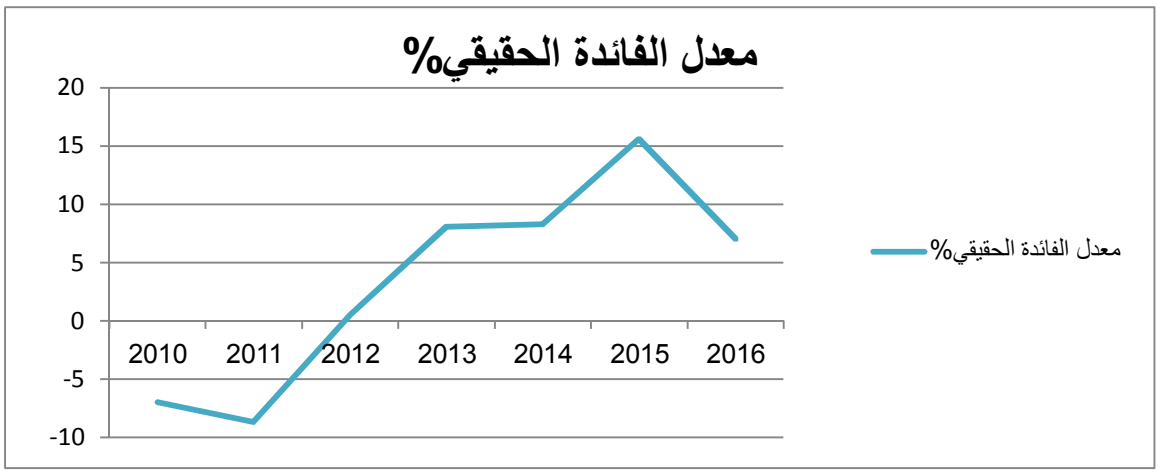

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (9).

نلاحظ من خلال الجدول أن السلطة النقدية قامت بتحديد معدل إعادة خصم ثابت خلال فترة الدراسة 2010-2016 بنسبة 4%، وذلك بضبط معدلات التضخم التي شهدت نسب متقاربة خلال نفس الفترة، والذي بدوره أثر على أسعار الفائدة ففي سنة 2010 -2011 بلغت نسبة التغير سالبة ب-9.66%، أما في سنة 2011-2012 شهدت ارتفاع طفيف بنسبة -0,52% مقارنة بالسنة السابقة، في حين بلغت أسعار الفائدة سنة 2012-2013 ارتفاعا بنسبة 7,07% الأمر الذي أدى إلى سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة، وذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوى له سنة 2012 بنسبة 8,9%، وفي سنة 2013-2014 شهدت انخفاضا بنسبة 0,02%، أما في سنة 2014-2015 بلغت أعلى مستوى لها بنسبة

14,6%، في حين شهدت انخفاض كبير في سنة 2015-2016 وذلك بنسبة -0,54% نتيجة انخفاض في السيولة الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

شهدت الجزائر العديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية، حيث أنه مع بداية تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي نتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، وذلك من منطلق كبح التضخم وتقلص في العجز المالي ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن تتم إلا في إطار اقتصاد كلي يعطي بشكل كبير الآليات والمؤشرات الاقتصادية ودورها لتحقيق الفعالية في دفع وحركية الموارد الضرورية لتحقيق نمو الاقتصاد، وهذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك وفق إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2-9): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو%	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (2-9): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016

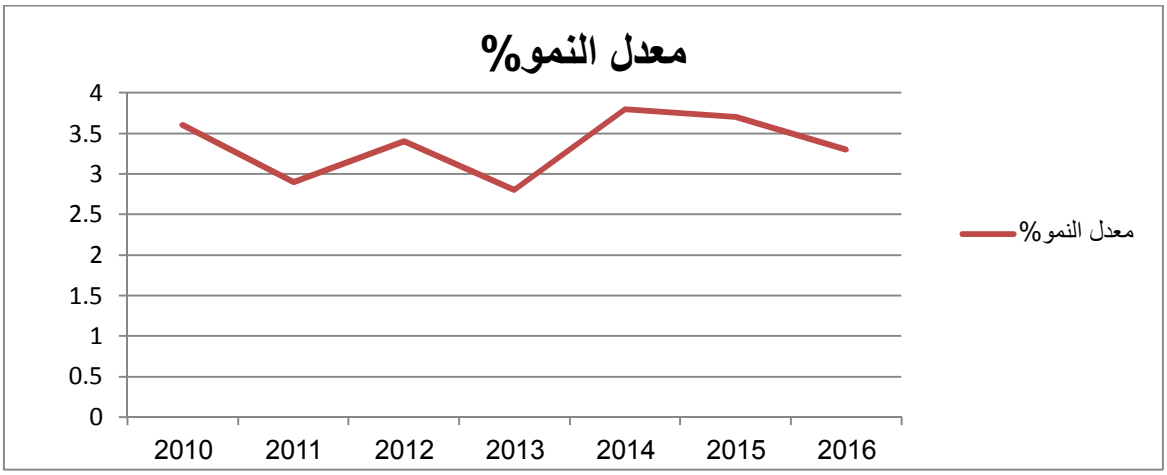

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (10).

بناء على معطيات الجدول رقم (2-10) أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة 2010-2016، حيث بلغت سنة 2010 نسبة 3,6%، ليشهد انخفاضا بنسبة 2,9% سنة 2011، في حين ارتفع النمو الاقتصادي سنة 2012 بنسبة 3,4% لينخفض مرة أخرى سنة 2013 بنسبة 2,8% ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 2014 بنسبة 3,8% وبقي في انخفاض مستمر سنتي 2015 و2016 بنسبة 3,7% و3,3% على التوالي.

وهذا راجع إلى عدة مبررات تؤكد إمكانية الوصول إلى معدلات نمو معتبرة خلال هذه السنوات، وذلك أن منطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر.

وتجر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو من سنة 2010 إلى 2016، فإننا نجده مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحرقات، حيث أنه كلما ارتفعت الإيرادات يزيد الفائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الاحتياطات الأجنبية الذي ينتج عنه التسديد المسبق للمديونية الخارجية والعكس صحيح.

المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

في هذا الفصل سوف نحاول تفسير تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي بالاستعانة بالرسومات البيانية، فنظريا معدل النمو يتأثر إما بشكل سلبي أو إيجابي بتغيرات سعر الفائدة، ومن هنا ندرك ما لسعر الفائدة من دور في تأزم الوضع الاقتصادي أو تحسين الاقتصاد. حيث عند انخفاض سعر الفائدة ينخفض الطلب على القروض من أجل الاستثمار، مما ينبئ بانخفاض معدلات النمو مستقبلا وحدوث الأزمة الاقتصادية، في حين أنه في حالة انخفاض سعر الفائدة يكثر الطلب على المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية في البلد.

والمنحنى التالي يبين تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم (2-10): تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016.

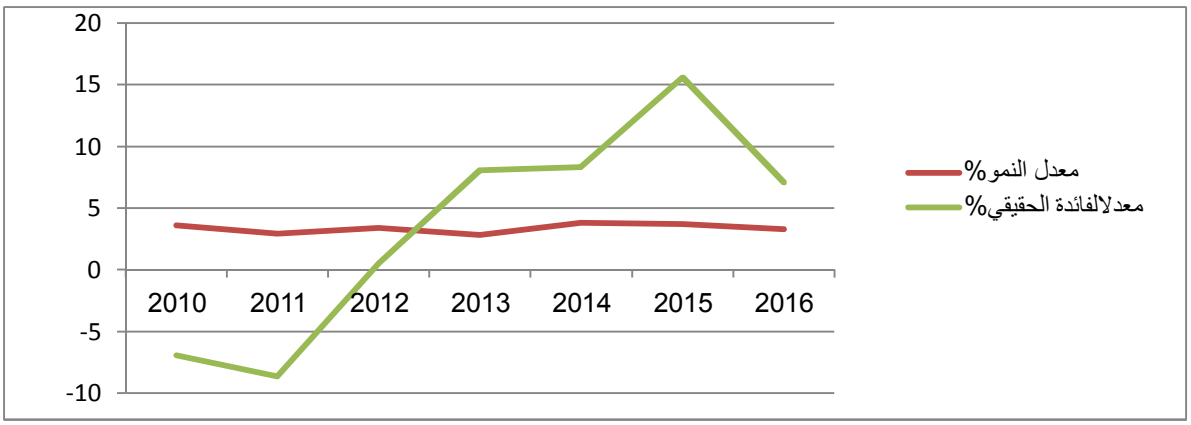

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم (9) و (10).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-10) والذي يوضح تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016، انخفاض سعر الفائدة بين سنتي 2010-2011 من

-6,96% إلى -8,66%، وفي نفس الفترة انخفاض معدل النمو الاقتصادي بالمقابل من 3,6% إلى 2,9% على التوالي وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقوم بالعلاقة العكسية بينهما، وهذا يعني أن معدل الفائدة لم يكن له تأثير واضح على النمو الاقتصادي، وبالتالي يتعين إرجاع أسباب التأثير على النمو الاقتصادي لعوامل أخرى غير معدل الفائدة منها: الركود الاقتصادي في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يكن يعوضهما كل من التوسع في الانتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الايرادات العمومية، أما في سنتي 2011-2012 سجلت سعر الفائدة ارتفاعا من -8,66% إلى 0,48% ما يقابله أيضا ارتفاع في النمو الاقتصادي من 2,9% إلى 3,4% لنفس الفترة، وهذا أيضا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تدعي العلاقة العكسية بينهما، وهذا يعني أن معدل الفائدة لم يكن له تأثير على النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لأسباب أخرى منها تحسن أسعار البترول واستقرار الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحسن حساب رأس المال في هذه الفترة. كما نجد أن أسعار الفائدة قد ارتفعت بين سنتي 2012-2013 من نسبة 0,48% إلى 8,07% ويقابله انخفاض في معدل النمو بنسبة 3,4% إلى 2,8% على التوالي، وهذا ما يحقق النظرية الاقتصادية أي أن معدل الفائدة لها تأثير على النمو الاقتصادي في هذه الفترة.

أما في سنتي 2013 إلى 2014 عرف سعر الفائدة ارتفاعا من 8,07% إلى8,31% ما قابله أيضا ارتفاع في النمو بنسبة 2,8% إلى 3,8% في نفس الفترة، وبهذا يعني أن سعر الفائدة لم يكن له تأثير على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى انتعاش في النشاط الاقتصادي الذي يعود إلى تحسين نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة، وفي سنة 2014-2015 نلاحظ ارتفاع في معدلات الفائدة من نسبة 8,31% إلى 15,60% ما يقابله انخفاض في معدل النمو بنسبة 3,8% إلى 3,7% على التوالي، وهذا ما يحقق النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين المؤشرين، بالإضافة إلى سبب آخر يكون قد بدأ يؤثر على معدلات النمو وهي أسعار البترول التي بدأت في الانخفاض خلال هذه الفترة.

كما نجد انخفاض في سعر الفائدة بين سنتي 2015-2016 بنسبة 15,60% إلى7,05% وفي نفس الفترة انخفاض في النمو بالمقابل من 3,7% إلى 3,3%، وهذا ما لا يحقق النظرية الاقتصادية التي تتوقع ارتفاع في معدلات النمو في هذه الحالة، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في معدلات النمو، رغم انخفاض أسعار الفائدة إلى العجز في الموازنة العامة في ظل ضعف محصلة الإيرادات العامة الناتجة أساسا عن تدهور أسعار النفط وعدم قدرتها على تغطية الإنفاق العام، ما أوقع الجزائر في إشكالية تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات التي تضمنتها المخططات التنموية.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الأسواق المالية والنقدية في تسيير الموارد المتاحة وضبط الكتلة النقدية والتأثير على حجم الائتمان باعتبارها حققت نتائج ايجابية مع بداية تحريرها.

وفي ظل النتائج المتحصل عليها من الدراسة نجد أن سعر الفائدة في الجزائر لم يكن له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أثرت عليه في السنوات 2012-2013 و2014-2015، أما السنوات الأخرى فلم تحقق تأثير واضح على النمو الاقتصادي، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة، الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر الاقتصادي، حيث تناولت النظريات المختلفة الدور الأساسي الذي تلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، وأداة تعتمد عليها البنوك المركزية في ضبط الكتلة النقدية والتأثير على حجم الائتمان، وقد شهد العالم مع بداية الثمانينات تحولات اقتصادية على جانب كبير من الأهمية، حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحررية على مستوى النظام المالي والمصرفي، وكان سعر الفائدة من أهم المحاور التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين في إطار مايسمى بسياسة التحرير المالي، وذلك أن من شأن تحرير سعر الفائدة ضمان أفضل توزيع للدخول، الأمر الذي يسمح بزيادة الادخار مع أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية وبالتالي معدل أعلى للنمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني، إذ يعطي صورة أولية على اتجاهات الأداء الاقتصادي فإذا كانت معدلات النمو ايجابية متزايدة عبر فترة زمنية معينة فإنها تدل على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني ونجاعة السياسة المطبقة أما إذا كانت معدلات النمو متذبذبة أو سالبة دل ذلك على الأداء غير الكفؤ للاقتصاد الوطني، فقد عملت الجزائر على تطبيق مجموعة من البرامج في إطار دعم النمو الاقتصادي والذي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة خلال فترة الدراسة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لايزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام.

1. نتائج الدراسة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. النتائج النظرية:

– إن دور سعر الفائدة في النشاط الاقتصادي كان ومزال يشكل أعقد المسائل في الفكر الاقتصادي، وأنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى تحديد واضح لطبيعته وآثاره.

– سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية لا تتمتع بالمرونة اللازمة للتأثير في النمو الاقتصادي.

– لسعر الفائدة أثر ايجابي وسلبي على النمو الاقتصادي فبزيادة سعر الفائدة ينخفض النمو وبانخفاضها يزداد النمو.

ب. النتائج التطبيقية:

- من خلال تحليلنا لتأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010–2016 لاحظنا أن سعر الفائدة لم يكن له تأثير واضح على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- هناك عوامل اقتصادية أخرى أثرت على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، أهمها السياسة المالية (الإنفاق الحكومي)، وتغيرات أسعار النفط.

2. التوصيات:

من خلال الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

- إن تخفيض سعر الفائدة على القروض قد يساهم في خلق المناخ الاستثماري للتشجيع على التمويل، كما أنه عنصر فعال في تخفيض الأعباء التمويلية.

– التحرير الفعلي لأسعار الفائدة، بحيث تصبح خاضعة لقاعدة العرض والطلب على رؤوس الأموال الحاصلة على الرواج الاقتصادي، كما قد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلالها فلتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال.

– إعطاء فرصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجهاز المصرفي مع تمتين وتقوية نظام الرقابة والاشراف المصرفي من أجل تقوية روح المنافسة.

3. آفاق البحث:

ويبقى هذا الموضوع يثير الكثير من التساؤلات نذكر منها:

– أثر تغيير سعر الفائدة على الاستقرار المالي والمصرفي.

– سياسة تحرير سعر الفائدة وأثارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دراسة مقارنة بين سياسة سعر الفائدة والبديل الاسلامي في تعبئة الموارد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1- أبو حرب عثمان خالد ، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

2- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

3- بن حمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

4- بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2013.

5- الجنابي هيل عجمي ، رمزي ياسين ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6- الخطيب محمد محمود ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

7- خلف فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

8- السيد علي عبد المنعم ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

9- غول فرحات، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

10- فارس فضيل ، التقنيات البنكية، ط1، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013.

11- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

12- لاشين محمد منسي عبد العاطي ، سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعريف الربا، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

13- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010.

14- محمد عبد القادر، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

15- الموسوي ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013.

16- النجفي سالم توفيق ، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافيةّ، العراق، 2000.

17- نجيب إبراهيم نعمة الله ، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

- **الملتقيات:**

1- البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20-21 أكتوبر، 2009، المركز الجامعي الشلف، الجزائر.

2- بوفليح نبيل ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

3- طارق خالد وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016.

4- غربي بوزيان محمد، ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي ميلة، يومي 5-6 ماي 2009.

5- فضيل فارس، محمد ساحل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس مليانة، 5-6 ماي 2009.

6- لبزة هشام، أحمد نصير، مداخلة حول أثر تغيرات سعر الفائدة على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، ملتقى حول أثار سعر الفائدة من منظور الاقتصادي الوضعي، المركز الجامعي بالوادي.

7- مخفي أمين وآخرون، الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمعدل الفائدة، الملتقى الوطني حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

- **المجلات:**

1- بن عزة جليلة ، سعر الفائدة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد1، العدد12، جامعة باتنة ، الجزائر، جوان 2017.

2- سالم أبو بكر ، فطيمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسيطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26، مارس 2017، الجزائر.

3- عميروش شلغوم ، تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة جيجل.

4- العيسى نجاة ، أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد29، 2017، جامعة الجلفة، الجزائر.

5- محمد الناصر مشري، بقة الشرف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر- دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2018.

6- مراس محمد ، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، جوان 2015، جامعة السعيدة، الجزائر.

- **المذكرات والأطروحات:**

1- عدة أسماء ، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015.

2- بن فليس لخضر، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2014.

3- بوبلوطة بلال ، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.

4- سويسي وهيبة ، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة بسكرة، 2015.

5- صلاح محمد ، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف2010

6- صلاح محمد ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

7- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.

ملخص

تعتبر سعر الفائدة أداة من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تؤثر على النمو الاقتصادي الذي يعبر عن الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة، فبزيادة سعر الفائدة ينخفض النمو الاقتصادي وتتدهور الوضعية الاقتصادية لبلد ما وبانخفاضها يزيد الاستثمار وهو ما يحقق زيادة في حجم النمو الاقتصادي.

ونتيجة تطبيق هذه الدراسة على حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2016، تبين أن سعر الفائدة قليلة الفعالية في التأثير على النمو الاقتصادي كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات والذي يعتبر المحفز الاساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، النمو الاقتصادي.

Abstract

The interest rate is one of the tools used by the monetary authorities to achieve economic and social objectives that affect economic growth, which reflects the increase in national output over a period of time. The increase in the interest rate reduces economic growth, the economic situation of a country deteriorates and the investment increases. The size of economic growth.

As a result of the implementation of this study on the situation of Algeria during the period 2010-2016, the interest rate was found to be ineffective in influencing economic growth because Algeria is still based on a policy supported by the hydrocarbons sector, which is the main catalyst for economic growth in Algeria.